

المكتوب يقرأ من عنوانه

■ **حسين حمّود**

هذا المثل الشعبي بدأ ينطبق على ما يبدو على ملف الإرهابي الموقوف أحمد الأسير. هذا ما يشي به إخلاء سبيل مدير المشتريات في منزل النائية بجهة الحريري في مجدليون، محمد علي الشريف، ابن رئيس جمعية تجار صيدا على الشريف، بسند إقامة، بعد بضع ساعات من استجوابه على خلفية علاقته بالأسير. وقد اعترف بإيوائه الأخير في منزله في الهلالية إثر فراره من معركة عبرا ضد الجيش اللبناني في حزيران العام 2013. علماً أنه تردّدت معلومات عن تواصل الشريف مع الأسير أثناء صعود حركة الأسير وكان يتولى نقل الأموال إليه. وقد برّر الشريف إيواءه للأسير بالخوف منه بينما حضر والده إلى المنزل بل عدمه بالموضوع وطرد الأسير من دون خشية أو وجل!

هذا أولاً، وثانياً ما زالت التسريبات من التحقيق تركّز على معركة عناصر «الأسيرية» ومعركة عبرا والتي، بحسب ما سرب، نفى الأسير أنه قاتل الجيش اللبناني مدّعيًا أنه كان يواجه سرايا المقاومة بالرغم من استشهاد 18 ضابطاً وجندياً في المعركة. لكن الأهمّ أنّ التسريبات لم تتحدّث عن الجهات التي كانت تحرّضه وتؤوّل حركته وتوفر الغطاء السياسي له لمنع الدولة من إنهاء ظاهرته، أو على الأقل تقييد نشاطها الذي انحصر في التحريض مذهبياً والتحرّش بالجيش والاعتصامات في شوارع صيدا، إلى درجة أنّ وزير الداخلية والبلديات السابق مروان شربل ذهب إليه في الخيمة التي يعتمص فيها لمفاوضته بإنهاء الاعتصام حبيبا!

لكن ماذا سيكون موقف القوى السياسية التي تطالب بصوت عال بضرورة كشف الجهات التي وقتت وراء أخطر ظاهرة شهدها لبنان أخيراً، في حال أقتل الملف بحدوده الضيقة. أيّ أحمد الأسير والقلة من مناصريه؟

سبق لهذه القوى أن كان لها أيضاً موقف عالي اللجة بعد تسريب أشرطة التعذيب في سجن رومية قبل بضعة أشهر، واتهام وزير العدل أشرف ريفي حزب الله بمباشرة وبصراحة تامة ومن على باب مكتب وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق، بهذا التسريب. والإتهام لم يكن سياسياً، على عادة فريق 14 آذار في إطلاق اتهامات بالقتل أو التفجير لاستخدامها في تمزيق النسيج اللبناني والتمهيد للفتن، بل ادّعى وزير العدل بأنّ لديه أدلة دامغة على تسريب حزب الله أشرطة التعذيب!

إلا أنّ التحقيق في هذه القضية، انتهى بإدانة خمسة عسكريين بالجرم الشنيع وتصويره، من دون معرفة الرأي العام بالجهات المسربة ومن دون حتى الاستماع إلى ريفي والإطلاع منه على أدلته، علماً أنّ أشرطة التعذيب ألهمت الغرائز المذهبية لدى قسم كبير من الشارع اللبناني وكادت أن توقع فتنة كبرى ساهم في التحريض عليها، بعلمهم أو من دون علمهم، سياسيون ونواب ووزراء... وانتهى الموضوع وكأنّ شيئاً لم يكن!

وبالعودة إلى قضية الأسير، تعلق الأصوات المطالبة بعدم الاكتفاء بحدود التنظيم الإرهابي وما ارتكبه من جرائم، إن في الإعلام أو على الأرض، وتدعو هذه الجهات إلى تجاوز التحقيق هذا الحدّ إلى ما تعتبره لا يقل أهمية عن تلك الجرائم وهو كشف من أنشأ «الأسيرية»، ومن أجل ماذا، ومن دفع له المال، ومن حتى كتب له خطاباته المذهبية، ومن سرقها؟ والكثر أهمية أيضاً منّ وقر له الغطاء السياسي، وأوجد له هذه الحرية المطلقة من دون أية قيود، من صيدا إلى بيروت فطرابلس والشمال والبقاع، أيّ على مساحة كل لبنان تقريباً، وأوصله إلى ذروة الاندفاع ليظهر السلاح في وجه المواطنين والجيش اللبناني في عبرا ومساعدة لتنظيمات أخرى في الاعتداءات التي نفذتها ضد الجيش في عدد من المناطق؟ فهل سيُكشف ذلك هذه المرة ونقرأ المكتوب كله. أم ستندب المطالبات المذكورة أدراج الرياح، وهذا ما يبدو من ظاهر الأمور المحصورة حتى الآن بالعنوان فقط دون غيره؟

نشاطات



سلام مجتمعاً إلى ابراهيم في السراي



سلام مجتمعاً إلى ابراهيم في السراي (الالاتي ونهرا)

◆ عرض رئيس الحكومة تمام سلام التطورات مع زواره في السراي الحكومية، حيث استقبل قائد الجيش العماد جان قهوجي ويحث معه التطورات الأمنية في البلاد، وقدم قهوجي إلى سلام ورقة الخمسين ألف ليرة لبنانية التي كان قد أصدرها مصرف لبنان لمناسبة عيد الجيش في الأول من آب.

والنقى سلام أيضاً المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم وعرض معه الأوضاع الأمنية الراهنة.

ومن زوار السراي: مدعي عام التمييز القاضي سمير حمود.

◆ استقبل قائد الجيش العماد جان قهوجي المعاون البطريركي لطفة السريان الكاثوليك المطران جرجيس القس موسى على رأس وفد من البطريركية، قدم له دعوة إلى حضور حفل تطويب المطران الشهيد مار فلاديموس ميخائيل ملكي، والذي سيقام بتاريخ 29/8/2015 في دير سيدة النجاة البطريركي. الشرفة في درعون-حريصا.

كما استقبل نائب رئيس مجلس إدارة تلفزيون الجديد كرمي خياط والإعلامي جورج صليبي، وجرى التداول في الشؤون العامة.

◆ بحث الوزير السابق فيصل كرامي المستجدات مع النائب السابق جمال اسماعيل.



قهوجي مستقبلاً موسى والوفد البطريركي (مديرية التوجيه)

البناء

الحريري يزايد على الجبير...

◆ روزانارمأل

لا يحتاج اللبنانيون والعرب للاستفاضة بتوضيح العلاقة الجيدة جدا والخاصة التي عولمت بها عائلة الحريري من قبل العائلة المالكة في السعودية. على انقراض الحرب الأهلية بدأت مشاريع الإعمار في لبنان، وقادها «أمل لبنان»، حينها كما سُمّي رفيق الحريري، فاندفق بالأفكار والأموال للإعمار، وبدا عملية تحديث وترميم شاملة، وستة بعد ستة أصبح رمزاً أساسياً من رموز إعادة الحياة إلى مدينة بيروت التي دُمّرتها الأحقاد والمؤامرات، رغم كل النقاش الذي رافق خطه الإعمارية بين مؤيد ومعارض.

كان الحريري مشروعاً سعودياً واضحاً وحصّة سعودية وازنة في لبنان، استطاعت المملكة الدخول إلى المشهد اللبناني بقوة من خلاله، وبمثل ما يدين الحريري بثروته ودخوله السياسة اللبنانية على حصان أبيض للسعودية، وهو من قال «لحم كتافنا من فضلهم»، ربما تدين السعودية للحريري (نعم) بنتيبت نفوذها في لبنان وتحسين أوقافها الإلقيمية وحضورها الذي كان قيد النمو في بلدان الشرق الأوسط، فنجح الحريري ونجحت معه السعودية التي كانت توفّر له كل أسباب النجاح و«الإپهار».

تعرف السعودية جيداً أنّ الحروب الأهلية هي أمّ مقتدمات الدخول إلى البلدان النامية أو المكتوبة، وتعرف جيداً أنّ سورية التي استعصت على الغرب يمكن كثيراً الدخول إليها عبر حروب أهلية تنتشر حكماً والدمار والخراب، فتنقل المراحل فيها من النزاع إلى فض الاشتباك إلى الحلول السياسية، التي تعني المؤتمرات الداعمة والمبادرات التفاوضية، فتدخل السعودية على طبق من فضة من باب المساعدات والمبادرات كضامن لحل سياسي تتبئنّ فيه شخصية سياسية توكل إليها إعادة إعمار البلاد بمجهود

جبار لإعادة سورية إلى الحياة، وعليه كان المشروع السعودي الواضح فك سورية عن إيران أولاً، والدخول السياسي إليها من البوابة الواسعة ثانياً، بعد تحقق الوهم؛ أي أنّ يكون الرئيس السوري بشار الأسد قد رحل، فيكون النموذج اللبناني الناجح بالنسبة إليها وبالنسبة إلى كل الدول الكبرى قد سلك الطريق.

رفيق حريري سورية لا يبدو أنه قادر على أنّ يظهر حتى الساعة، فالمشروع السعودي في إسقاط الدولة السورية ورئيسها الأسد لم يمرّ، وهو اليوم بات أصعب بكثير مما سبق بعد تفاهم الإيرانيين مع الغرب، وبقيّن السعودية بأنّ دعم الأسد مطلب إيراني ثابت في حال حصول أي تعاون إيراني- أميركي على مجمل الملفات، وعلى العكس يبدو اليوم أنّ الوضع السياسي لحريري لبنان بات في خطر.

فوضع رئيس وزراء الأسبق المالي سيئ جداً، وتشير المعلومات إلى أنّ شركة «سعودي أوجيه» في السعودية تتوجه إلى صرف موظفين، مع حديث عن توجه آل الحريري إلى بيع بعض الأملاك، وعليه لا يبدو أنّ الحريري كان ليصل إلى هذا الحدّ من الضيق المادي لو كانت السعودية قد بادرت إلى حل أزمتها مع الغرب، وليدة الساعة، وبالتالي فإنّ الحريري الغير قادر على التقلت من سياسة المملكة وسياساتها تجاه حزب الله أو الأسد، هو غير قادر بطبيعة الحال على الإضرار بأعماله هناك التي تعتاش على دعم المملكة له.

سياسياً لا تبدو العلاقة بالحريري جيدة أيضاً، فإدارة الملك الجديد الإيراني تختلف عن إدارة الملك الراحل عبدالله الذي كان قد خصّص له أعلى مستويات الحماية في الرياض ووفر له الاحتضان الكامل واستحصل له على الغفران حتى بعد اتهامه محمد بن نايف وزير داخلية السعودية حينها ولي العهد اليوم بالسفاح.

لا يشعر الحريري اليوم بالأمان السياسي ولا الأمان المالي في السعودية، وهو ليس أكيدا أيضاً من أنّ اسمه لا

اتجاه إلى عقد جلسة لإنجاز الملفات الحياتية الملحة

و«الوطني الحر» يدعو سلام إلى التزام الميثاق والدستور

دعى إلى التحقيق في هذه القضية، انتهى بإدانة خمسة عسكريين بالجرم الشنيع وتصويره، من دون معرفة الرأي العام بالجهات المسربة ومن دون حتى الاستماع إلى ريفي والإطلاع منه على أدلته، علماً أنّ أشرطة التعذيب ألهمت الغرائز المذهبية لدى قسم كبير من الشارع اللبناني وكادت أن توقع فتنة كبرى ساهم في التحريض عليها، بعلمهم أو من دون علمهم، سياسيون ونواب ووزراء... وانتهى الموضوع وكأنّ شيئاً لم يكن!

وبالعودة إلى قضية الأسير، تعلق الأصوات المطالبة بعدم الاكتفاء بحدود التنظيم الإرهابي وما ارتكبه من جرائم، إن في الإعلام أو على الأرض، وتدعو هذه الجهات إلى تجاوز التحقيق هذا الحدّ إلى ما تعتبره لا يقل أهمية عن تلك الجرائم وهو كشف من أنشأ «الأسيرية»، ومن أجل ماذا، ومن دفع له المال، ومن حتى كتب له خطاباته المذهبية، ومن سرقها؟ والكثر أهمية أيضاً منّ وقر له الغطاء السياسي، وأوجد له هذه الحرية المطلقة من دون أية قيود، من صيدا إلى بيروت فطرابلس والشمال والبقاع، أيّ على مساحة كل لبنان تقريباً، وأوصله إلى ذروة الاندفاع ليظهر السلاح في وجه المواطنين والجيش اللبناني في عبرا ومساعدة لتنظيمات أخرى في الاعتداءات التي نفذتها ضد الجيش في عدد من المناطق؟ فهل سيُكشف ذلك هذه المرة ونقرأ المكتوب كله. أم ستندب المطالبات المذكورة أدراج الرياح، وهذا ما يبدو من ظاهر الأمور المحصورة حتى الآن بالعنوان فقط دون غيره؟

بعد الدعوة التي وجهها رئيس الحكومة تمام سلام إلى جلسة تعقد الأسبوع المقبل لإنجاز الملفات الحياتية الملحة، تترقب الأوساط السياسية مصير هذه الجلسة، وسط أجواء تشير إلى أنّ هناك اتصالات تجري للتوصل إلى تفاهم قبل انعقادها.

شهيب

وفي السياق، اعتبر وزير الزراعة أكرم شهيب أنّنا «نعيش اليوم مرحلة دقيقة ومصيرية لم يعد مقبولاً معها ممارسة الرقاهية في النقاشات الدستورية والقانونية حول عمل مجلس الوزراء، والمطلوب تحويل مجلس الوزراء إلى خلية عمل متواصل لإنجاز الملفات الحياتية والمالية والملحة».

وفي كلمة القاها خلال العشاء السنوي لجمعية الخريجين التقديمين في عاليه، مغفلاً رئيس اللقاة الديمقراطي لفت شهيب إلى أنّ «الإصلاح لا يكون برقع الشعارات بل بالممارسة وهو ما يتم من خلال وزارتي الصحة والزراعة وسيكون للحزب التقدمي الاشتراكي إيلاطة كبيرة على الملفات الإصلاحية في البلد من باب خلق مناخات مؤامنية لتحقيق الإصلاح وليس الدخول في منفاطات أو مساجلات سياسية وإعلامية مع أحد، إيماناً منا بأنّ تحقيق إنجازات في الملف الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي يفسح في المجال لاستعادة الثقة بالدولة التي تبقى العنل الأخير للبنانيين جميعاً مهما بلغت قوة هذا الفريق أو ذاك».

جابر

واستبعد النائب ياسين جابر، من جهته، في حديث إذاعي أنّ «يطرح الرئيس نبيه بري أي مبادرات حل». وقال: «على الآخرين أن يبادروا لملاقاة الرئيس بري في منتصف الطريق والذهاب إلى المجلس النيابي من إنماء طرابلس، وإيفائها حقها، ويجري تمعين الطرابلسيين حالياً بها وكأنها وضعت للوث». ودعا إلى «عدم الخلط بين الأهواء السياسية ومصالح الناس»، وقال: «إنّا، لم ولن نتردّد في لقاء أي كان من أجل مصلحة المدينة والوطن، وهذا لا يغير شيئاً في الموقف السياسي لكل منا، لقد مل الناس السجالات التي لا تغني ولا تسمن عن جوع ويريدون أفعالاً لا هي بمتناول اليد أصلاً، إلاّ أنّ تضارب المصالح يوقف أي إنتاج وآية فائدة مرجوة».

وفي ذكرى تفجير مسجدي التقوى والسلام في طرابلس، قال ميقاتي: «إنّا، إذ نستذكر أحداث هذا اليوم الأليم في تاريخ طرابلس، نجدد تعازينا الحارة بالشهداء الذين سقطوا، ونجدد مطالبتنا بالكشف عن قاموا بهذه الجريمة النكراء وسوقهم إلى العدالة ومحاکمتهم، وتسريع محاكمات الموقوفين في الأحداث التي حصلت في طرابلس والشمال لأنّه لا يجوز ترك هذا الملف النازف منذ مدة طويلة من دون معالجة سليمة ومحاکمات عادلة لإحقاق الحق وحفظ العدالة».

خوري

واعتبر النائب وليد خوري، بدوره في تصريح، أنّ ملف الغايات يتجه إلى منحي تحسیر، فحتى لو فُضت عروض المناقصات، فالأمور لن تستقيم قبل ستة، وهذا ما يشكل خطراً على الصحة والسياحة والاقتصاد». وقال: «نحن نذكر بإزمة النفايات من العام 2010، واليوم نعلم تماماً أنّ هناك مصالغ كبيرة، وفساداً يطال كل القطاعات في البلد». وعن تشجيع المواطن على التظاهر وابداء الرأي، قال: «إنّ التظاهر وحده غير كاف فيجب على الحكومة أن

خفايا

تساءل مسؤول

سابق عن سرّ

الاهتمام الزائد الذي

يوليه نائب وسطي

بارز بمرفق عام

كان قد زاره قبل

مدة وجيزة ودعا

إلى خصخصته،

وبالأمس زاره

أيضاً نجل النائب

المعني، يرافقه

وزيران من الكتلة

التي يرأسها والده،

حيث قام الثلاثة مع

رئيس شركة وطنية

كبرى بجولة تفقدية

واسعة في المرفق

نفسه...؟

يزال الاسم السعودي الأول في لبنان، ولأنه سيبقى كذلك في المرحلة المقبلة، فهو يدرك أنّ المتغيرات التي فرضها التواصل الإيراني مع الغرب سيعني حكماً متغيرات جديدة في لبنان، وبالتالي يستشعر الحريري إهمال السعوديين لأولوياته السياسية والمادية والمعنوية والنفسية اليوم. استعادة ثقة المملكة همّ حقيقي يراود الحريري ولا يجد طريقاً له إلا عبر التقيد بمواقفها من مجمل القضايا العربية والإقليمية والدولية «وقلاً واحداً»، خصوصاً في ما يتعلق بسورية، إلا أنّ الحريري قد تعدّى التقيد ليصل إلى مرحلة المزايذة على المسؤولين السعوديين الذين قصدوا عواصم حليفة لسوريّة والتقوا بمسؤولين سوريين رفيعي المستوى من أجل الحل «المفترض».

خرج وزير خارجية السعودية عادل الجبير ليتحدّث مع الصحافيين في موسكو واعلن أمام لافروف ان لا إمكانية لإنشاء تحالف بين الرياض ودمشق، مشيراً إلى أنّ موقف الرياض من الأسد لن يتغير.

أما في لبنان فنقلت وسائل الإعلام اليوم تغريدات الحريري التي باتت تصريحاً رسمياً وقد عبّر خلالها ويعد غياباً طويل عن تأثره بالمجازر التي تقترفها «داعش» بحق الأبرياء في سورية، ليختار ما يعرف أنه قادر على إحداث وقع مختلف على الأذان الدولية والإقليمية ليندّد بتدمير دير مار اليان في ريف حمص، وإصفا إياه بالعلم الدنء الذي يضاف إلى سجل التنظيم الإجرامي، لكنه لم يتوقف هنا فاعتبر «أنّ جرائم داعش، وما أسماه جرائم الرئيس الأسد بحق الأبرياء وجهان لمشروع واحد عنوانه تدمير سورية».

الحريري يزايد على الجبير وعلى الموقف السعودي في عك الكباش السياسي الدولي ما قبل التسويات من أجل إعادة تجديد عقد الثقة به في المملكة، فهل تنظر الرياض بعينها العطفوة مجدداً وتتذكر نشتي صور الوفاء وتسترجع قديوات الولاء وتتقد الحريري قبل الإفلاس؟

تتخذ قرارات في سلة متكاملة».

وعن بوادر حلحلة الحكومة على قاعدة التوافق أو تصويت الضرورة، لفت خوري في «أنّ التكتل أراح مطالبه ولا يزال بانتظار الفريق الآخر».

جربصاتي

وأوضح عضو كتل التغيير والإصلاح الوزير السابق سليم جربصاتي لـ «المركزية» أنّ «على الرئيس سلام أن يلتزم بما اعتمده هو منذ أنّ بدأت هذه الحكومة العمل أي التوافق عند ممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية»، داعياً إيها إلى «التمزج الميثاق والدستور لجهة التوافق». وقال: «إن عاد إلى هذا النهج الدستوري، عدنا معه إلى مجلس الوزراء، وإن لم يعد، احتكماً مع الشعب مجدداً، وإذا تخطينا هذه المرحلة، ننقل معه ومع الحكومة إلى وضع حدّ للمخالفات الدستورية والقانونية في موضوع تأجيل تسريح القيادات العسكرية والأمنية. وهنا أيضاً أمامه مبادرة من شقين يسوقها اللواء عباس ابراهيم من شأنها تفعيل مجلس الوزراء ومجلس النواب معاً».

وحذر من أنه «إذ لم يبادر وحكومته إلى ذلك، عدنا إلى الربيع الأول. أما إذا تجاوزنا ووزراء الحزب المقاوم، فكلّ حدث حديث ولن ينتظر طويلا قبل أن يرى البرد الشعبي».

وعن مرسوم الدورة الاستثنائية، أعلن «أننا متفقون مع القوات اللبنانية على أنّ كل دورة تشريعية استثنائية أو عادية، تندرج في إطار «تشريع الضرورة»، وعلى رأسها قانون الانتخاب وقانون استعادة الجنسية للمتحررين من أصل لبناني. لكن هناك مواضع أخرى يمكن أن تندرج في خاتمة تشريع الضرورة كسبوية أوضاع القيادات العسكرية والأمنية أو مشاريع إنمائية وحياتية على سبيل المثال».

زعيتر: لا وجود لتشريع الضرورة

في الدستور أو القوانين



زعيتر متحدّثاً خلال المؤتمر الصحافي

أكد وزير الأشغال والنقل غازي زعيتر «أنّ رئيس مجلس النواب يبذل كل الجهود اللازمة لفتح دورة استثنائية للقيام بدور التشريعي، وهناك تشريعات لا تحتمل التأخير، ومنها موضوع القروض وغيرها من الأمور المتعلقة بشؤوننا اللبنانية، وروايت الموظفين جزء منها». وخلال مؤتمر صحافي عقده في مكتبه في الوزارة أعلن فيه عن خطة تفعيل العمل في المديرية العامة للطيران المدني في مطار بيروت الدولي على المستويات الإدارية والفنية والتقنية، قال زعيتر: «اليوم الكتل على بيته من هذا الموضوع، وهناك دعوى تحكيمية على لبنان من إحدى شركات الطيران السابقة بسبب قرار صادر سابقاً، وفي حال لم نتخذ قراراً في مجلس الوزراء لتكليف مكتب محاميين سكون أمام مسؤوليات تحمل لبنان أعباء مالية

إضافية».

وأضاف: «كل ما يقال عن تشريع الضرورة لا وجود له في الدستور أو القوانين. التشريع تشريع والاجتهادات السياسية كثيرة، ونأمل من الجميع التفاهم والتعاون

الخازن: نخشى أن نصبح دولة فاشلة

غياب رئيس الجمهورية، محكومة بغياب الهيبة التي يجسدها رأس هرهبها بالخبية الصاعقة «لافرده» موقع مسيحي لرئيس في دول المنطقة».

ودعا إلى «وقفة تلاق وتفاهم، إذ كي ما أصاب لبنان من ويلات ونكبات، ولا سبيل أو مبرر لبقاء لبنان وطننا على الخارطة العربية والدولية إلا بالتفاهم والوثاق لأنّ أي خروج عما يطرحه الرئيس نبيه بري من مبادرات هو دليل عجز وفشل عن الوصول إلى وفاق عادل لانتخاب رئيس للجمهورية، مما يعرض أمام الرأي العام الخارجي أنّ اللبنانيين غير قادرين على إدارة شؤونهم بأنفسهم وهم وبالتالي قاصرون وبحاجة إلى وصاية دائمة. وهذا ما لا يبرده أحد بعيداً عن أي تخويف أو تهويل أو استفواء، لأنّ اختيار رئيس جديد إنما يمثل رمزا لوحدة البلاد وجمع النشل حول كل القضايا المشكو منها من هذا الفريق أو ذاك».

وأضاف: «إنّ الدولة، المسربلة في آليات الحكم بحكم